استشهاد 9 مواطنين وتهجير قسري لـ6 تجمعات بدوية ** محاولات إقامة 14 بؤرة استيطانية جديدة إلى جانب 123 عملية تخريب و18 اعتداءً

«مقاومة الجدار والاستيطان»: المستوطنون نفذوا 443 اعتداءً خلال شهر من الحرب الدائرة

الاستيلاء على 225 دونماً وإزالة الأشجار عن مساحة 1391 دونما

رام الله- الحياة الجديدة- قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، الوزير مؤيد شعبان، إن المستوطنين نفذوا 443 اعتداءً خلال شهر من اندلاع الحرب والتوتر الإقليمي الراهن، مستغلين حالة الاضطراب لتكثيف هجماتهم على القرى والتجمعات الفلسطينية.

وأوضح شعبان في تقرير صدر عن الهيئة، أمس السبت، أن هذه الاعتداءات اتسمت بالتصعيد والتنظيم، وشملت إطلاق النار المباشر، وحرق المنازل والممتلكات، وفرض وقائع ميدانية جديدة على الأرض، في سياق يستهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في الضفة الفلسطينية.

وبيّن أن الاعتداءات تركزت في محافظات نابلس (108 اعتداءات)، والخليل (99)، ورام الله (76)، وبيت لحم (32)، والقدس (24)، وسلفيت (23)، إلى جانب أريحا وقلقيلية.

وقال شعبان، إن الأسابيع الأربعة الماضية شهدت اعتداءات دموية إرهابية، أدت لاستشهاد 9 مواطنين على يد مستوطنين إرهابيين، حيث استشهد الشقيقان محمد وفهيم معمر في قريوت، وأمير شناران في مسافر يطا، والشهداء الثلاثة في خربة أبو فلاح بمحافظة رام الله والبيرة، وهم: ثائر حمايل، وفارع حمايل، ومحمد مُرّة الذي توفي نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع، ما تسبب بتوقف القلب قبل وصوله إلى المستشفى، إضافة إلى الشهيد عايد عرار في قراوة بني زيد في محافظة سلفيت الذي أصيب بجلطة قلبية إثر هجوم المستوطنين عليه، والشهيد في بيت لحم محمد فرج المالحي.

ولفت إلى أن موجة الاعتداءات أدت إلى تهجير قسري لـ6 تجمعات بدوية، ما أثر على 58 عائلة تضم 256 فرداً، بينهم 79 امرأة و166 طفلاً، نتيجة اعتداءات وتهديدات المستوطنين، على النحو الآتي:

• بتاريخ 8 آذار أقدم المستوطنون على تهجير تجمع يرزا في الأغوار الشمالية التي تضم 11 عائلة تضم 69 شخصا، بينهم 21 امرأة، و40 طفلا.

• بتاريخ 7 آذار، أقدم المستوطنون على تهجير العقبة الشرقية في الأغوار التي تضم 9 عائلات تضم 38 شخصا، بينهم 14 امرأة، و16 طفلا.

• بتاريخ 6 آذار، أقدم المستوطنون على تهجير خربة شكارة قرب قرية دوما في محافظة نابلس تهجير 13 عائلة تضم 59 شخصا، بينهم 19 امرأة، و35 طفلا.

• بتاريخ 5 آذار، أقدم المستوطنون على تهجير عرب الزواهرة في محافظة نابلس تهجير 4 عائلات تضم 25 شخصا، بينهم 11 امرأة، و15 طفلا.

• وبتاريخ 16 آذار وعلى وقع اعتداءات وتهديدات المستوطنين تم تهجير 6 عائلات من تجمع فصايل الوسطى الذي يتكون من 47 مواطنا، منهم 26 طفلاً.

• وبتاريخ 15 آذار أقدم المستوطنون على ترحيل 15 عائلة تتكون من 91 مواطناً من تجمع سمرا (ترحيل جزئي) في الأغوار الشمالية إلى مكان آخر منهم 39 طفلاً.

كما أشار إلى محاولات إقامة 14 بؤرة استيطانية جديدة، إلى جانب 123 عملية تخريب، و18 اعتداءً أسفرت عن إشعال حرائق، في ممتلكات المواطنين منها 6 في نابلس، و4 في كل من رام الله، والخليل، وحريق في كل من قلقيلية، والقدس، وبيت لحم، وجنين، و3 عمليات اعتداء على أماكن دينية، تمثلت بمحاولة إحراق مسجد محمد فياض في دوما جنوب نابلس، والاعتداء على مسجد مجدل بني فاضل تضاف إلى الإمعان في اقتحام المسجد الأقصى وحرمان المواطنين الفلسطينيين من الوصول إليه.

وشدد على أن هذا التصعيد يعكس سياسة ممنهجة تستغل الانشغال الدولي بالحرب، داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ خطوات عاجلة لوقف هذه الانتهاكات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وبين شعبان أن سلطات الاحتلال، في ذات الفترة، منحت موافقة رسمية لتنفيذ طريق ومسار بنية تحتية على أراضي بيت أمر شمال غرب الخليل، دون إجراءات التخطيط المعتادة في إطار الإعداد لإقامة مستوطنة جديدة باسم «عير الكرن» والتي جرى الإعلان عنها من خلال كابينيت الاحتلال وهي المستوطنة التي ستحدث تواصلاً جغرافيا بين مستوطنات كرمي تسور ومجدال عوز على حساب الأراضي الفلسطينية.

وفي ذات المرحلة، أصدرت سلطات الاحتلال 12 أمراً لوضع اليد لأغراض عسكرية وامنية، استولت من خلالها على 225 دونماً من أراضي المواطنين، في محافظات رام الله، وجنين، والقدس، وأريحا، وطوباس، ونابلس، وسلفيت، بهدف شق طرق عسكرية وإقامة مواقع ومناطق عازلة، كان أكبرها الأمر العسكري الذي حمل الرقم ت/26/3 والذي صادر 128 دونماً من أراضي بلدة عرابة في محافظة جنين بهدف إقامة موقع عسكري، وآخر حمل الرقم ت/26/37 يستهدف أراضي المزرعة الشرقية وسلواد ودير جرير بالاستيلاء على 41 دونما، بهدف إقامة منطقة امنية عازلة حول جبل العاصور.

وكذلك أصدرت سلطات الاحتلال ما مجموعه 27 أمراً عسكرية تحت مسمى أوامر اتخاذ الوسائل الأمنية والتي تقضي بإزالة الأشجار عن مساحة 1391 دونماً من أراضي المواطنين في محافظات رام الله بواقع 12 أمر، و3 أوامر في جنين وأمرين لكل من قلقيلية وطولكرم ونابلس وسلفيت وبيت لحم والقدس، كان أكبرها الأمر العسكري الذ حمل الرقم 26/9 والذي يستهدف الطبقة الشجرية عن مساحة 380 دونم من أراضي قرى سلواد وعطارة وعين سينيا شمال محافظة رام الله وكذلك الأمر الذي يستهدف139 دونماً من أراضي رامين في محافظة طولكرم وأمر آخر يستهدف 95 دونماً من أراضي بلدتي بيتا وحوارة في محافظة نابلس.

وأوضح شعبان، أن حصيلة الشهر الأول منذ اندلاع الحرب الإقليمية تكشف عن تصعيد غير مسبوق في اعتداءات المستوطنين، ترافق مع سياسات ممنهجة من قبل سلطات الاحتلال لتوفير الغطاء والدعم لهذه الانتهاكات.

وأشار إلى أن هذا التصعيد لم يكن عفوياً، بل جاء في سياق استثمار واضح لحالة الانشغال الدولي والإعلامي بالحرب، بما أتاح تكثيف الهجمات وفرض وقائع ميدانية جديدة على حساب الأرض الفلسطينية وسكانها. وبيّن شعبان أن تزايد وتيرة الاعتداءات، وعمليات التهجير القسري، وتسارع قرارات الاستيلاء، وشق الطرق، جميعها تعكس اندفاعاً منظماً نحو توسيع المشروع الاستعماري وإعادة تشكيل الجغرافيا والديمغرافيا في الضفة الغربية خلال فترة زمنية وجيزة. وحذر من أن استمرار هذا المسار من شأنه تقويض أي فرص للاستقرار، مجدداً دعوته للمجتمع الدولي والمؤسسات الحقوقية والإنسانية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية، واتخاذ خطوات فاعلة لوقف هذه الانتهاكات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

وكانت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أصدرت بيانا صحفيا يوم 28 شباط 2026 حذرت فيه من استغلال المستوطنين لظروف الحرب داعية أبناء شعبنا الفلسطيني إلى المزيد من الحيطة والحذر إزاء تصاعد جديد في جرائم المستعمرين في ظل حالة التوتر الإقليمي وحالة التجاذب الإعلامي والانشغال الدولي المرتبط بالتطورات العسكرية الأخيرة والحرب على إيران محذرة من خطورة استغلال دولة الاحتلال، لا سيما مليشيات المستوطنين الإرهابية، لهذا المناخ السياسي والإعلامي لتنفيذ عمليات إرهابية ممنهجة ضد المواطنين الفلسطينيين في القرى والتجمعات البدوية.

تقرير: الاستيطان يتواصل بتسارع وارهاب المستوطنين يصل مستويات غير مسبوقة

نابلس- الحياة الجديدة- قال التقرير الاسبوعي للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان: إن إرهاب المستوطنين واعتداءاتهم على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية المحتلة واستهدافهم في حياتهم ومساكنهم وممتلكاتهم وحقولهم وصلت في الشهر الجاري مستويات غير مسبوقة.

وأضاف التقرير أن هؤلاء الارهابيين المسلحين يستغلون ظروف الحرب الاميركية– الاسرائيلية على إيران لإشاعة حالة من الرعب في صفوف المواطنين الفلسطينيين، الذين يتصدون لهذا الارهاب بصدور عارية. وقال: إن مصادر متعددة تشير الى أن مجتمعات بأكملها تعيش في خوف دائم من إرهاب المستوطنين في الضفة وأنها باتت محاصرة ومعزولة عن العالم الخارجي وأن مئات العائلات الفلسطينية أجبرت على النزوح من مساكنها بسبب تصاعد هذه الهجمات، لا سيما في الأغوار، بعد ان تم تزويد المستوطنين بالأسلحة والمركبات الخاصة، الأمر الذي يؤكد اعتماد سلطات الاحتلال على هؤلاء المستوطنين في تهيئة الظروف للتهجير والتطهير العرقي. وبالفعل فقد بات ذلك واضحا من انتشار هذا الارهاب على نطاق واسع في الاسابيع الأخيرة، بما فيها ايام عيد الفطر المبارك، الذي شهد موجة عالية من الاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين طالت العشرات من البلدات والقرى ولم تسلم نها حتى العيادات الطبية كما جرى في كل من قرية جالود وبلدة برقة في محافظة نابلس.

كما تشير الى ذلك أيضا تقديرات متطابقة لكل من المكتب الوطني للدفاع عن الارض وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان وعديد منظمات حقوقية اسرائيلية مناهضة للاحتلال والاستيطان، فقد عم ارهاب المستوطنين عشرات البلدات والقرى في مختلف انحاء الضفة ترتب عليها عشرات الاصابات وتضرر عشرات المنازل والمركبات بفعل أعمال العربدة والحرائق التي اشعلها هؤلاء الارهابيين، والتي كان آخرها في قرية دير الحطب الى الشرق من مدينة نابلس حيث تم حرق اربعة منازل وتسع مركبات وإصابة 13 مواطنا أربعة منهم نقلوا إلى المستشفيات.

واعتبر المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان أن هدف هذا الارهاب واضح، ليس فقط السطو على اراضي المواطنين وتوسيع نطاق التوسع الاستيطاني وتدمير فرص التوصل الى تسوية سياسية للصراع، بل يتجاوز ذلك على نحو يعيد للذاكرة مخططات تهجير وتطهير عرقي مارستها اسرائيل منذ الأيام الاولى لقيامها.

وقال: التطهير العرقي تحت غطاء الحرب، توثقه تقارير لمنظمة «بتسيلم» وجمعية «عير عميم» التي ترصد تصاعد العنف في الضفة. تؤشر هذه التقارير، الى زيادة إراقة الدماء الفلسطينية وتكثيف التطهير العرقي تحت غطاء الحرب مع إيران وتصفه بأنه «سرطان يتفشى». الحكومة الإسرائيلية، وفي إطار التضليل الذي تمارسه حول إرهاب المستوطنين في الضفة في أعقاب احتجاجات من جانب مسؤولين في الإدارة الأميركية، تزعم أنها ستقيم وحدة في وزارة الجيش لمواجهة تنظيم «شبيبة التلال» الاستيطاني الإرهابي، الذي يتخذ من المستوطنات والبؤر الاستيطانية وما يسمى بالمزارع الرعوية ملاذات آمنة، وأنها سترصد لها ميزانية بمبلغ 130 مليون شيقل للسنوات الثلاث المقبلة. إلا أن ضابطا إسرائيليا كبيرا في قوات الاحتياط أكد أن هذه الميزانية ستُرصد للمجالس الإقليمية للمستوطنات وأنها ستستغل لصالح البؤر والمزارع الاستيطانية، التي تشكل معاقل المستوطنين الإرهابيين، وأن هذه الحكومة تمارس الخداع وفق ما نقلت عنه صحيفة «هآرتس» الجمعة الماضي. كما كشف ضباط إسرائيليون وعناصر في الشاباك، تحدثوا للصحيفة، عن الكذب والتضليل الذي يمارسه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في هذا الموضوع، ويزعم أنه يشارك في الاعتداءات على الفلسطينيين حوالي 70 فتى غاضبين ومرتبكين، وأنهم يأتون من داخل «الخط الأخضر» إلى الضفة ، فيما تؤكد الأحداث والحقائق ان هؤلاء يعدون بالمئات ويعتدون بشكل منظم في هجمات متواصلة على قرى فلسطينية وتجمعات بدوية بهدف طردهم من قراهم وأماكن سكناهم، وفي حالات كثيرة يستخدمون الأسلحة النارية، وتعمل حولهم منظومة أوسع داعمة ومؤيدة لهم.

وكشف التقرير أن المعطيات تشير الى أرقام صادمة، فقد نقلت صحيفة الغارديان في الخامس والعشرين من الشهر الجاري أن إسرائيل لم تحاكم أي إسرائيلي بتهمة قتل مدنيين فلسطينيين في الضفة المحتلة منذ بداية العقد الحالي. أضافت الصحيفة نقلا عن منظمة «يش دين» الحقوقية الاسرائيلية: أن أكثر من 96٪ من تحقيقات الشرطة في أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون بين عامي 2020 و2025 انتهت دون توجيه اتهامات ومن بين 368 قضية، لم تُسفر سوى ثماني قضايا، أي 2٪ فقط من الإجمالي، عن إدانات كاملة أو جزئية وأن 1746 شكوى قدمت من فلسطينيين بشأن الأضرار التي لحقت بهم على يد الجنود الإسرائيليين، بما في ذلك أكثر من 600 شكوى تتعلق بعمليات قتل، ولم تُسفر سوى أقل من 1٪ من هذه الشكاوى عن توجيه اتهامات. هذا الفشل المنهجي المستمر لأكثر من عقدين يثبت، حسب المنظمة أن سياسة إنفاذ القانون الفاشلة ليست سهوا، بل دليل على أن اسرائيل تتعمد تمكين العنف ضد مدنيين عزل، وتتعاون معه في بعض الاحيان، حيث وثقت المنظمة عددا كبيرا من حوادث العنف في الضفة بين عامي 2023 وتشرين الثاني، 2025 وفي عدد من هذه الحوادث، تم التبليغ عن وجود جنود أو ضباط شرطة أثناء الاعتداءات، مع تقديم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة للمستوطنين. كما أنه وفقا لقوانين الحرب وقوانين الاحتلال، من المفروض أن تضطلع شرطة الاحتلال بدورها في كبح ارهاب المستوطنين، لأن الإسرائيليين في الضفة يخضعون للقانون الإسرائيلي، ومن المفروض أن تحقق الشرطة في الجرائم التي يرتكبها المستوطنون.

لكن بيانات إنفاذ القانون تشير إلى الفشل في ذلك، وتشير تقارير جمعية «يش دين» في هذا الصدد إلى أن 3٪ فقط من ملفات التحقيق في الجرائم بدافع أيديولوجي التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين تنتهي بتوجيه اتهام. بكلمات أخرى، لا يتم تقديم أي أحد للعدالة في معظم حالات العنف مثل الإحراق المتعمد والاعتداء وتدمير الممتلكات. وحتى عند إجراء التحقيق، يتم إغلاق الملفات لعدم كفاية الأدلة. وبهذا يساهم نظام إنفاذ القانون برئاسة الوزير بن غفير فعلياً في استمرار العنف .

وحيث ان هذا العنف المنظم بات يشكل حرجا لدولة الاحتلال على المستوى العالمي، فقد طالب سفراء سابقون ومسؤولون كبار في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي، حكومتهم بالوقف الفوري لعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وجاء في العريضة الموقعة من أكثر من 90 سفيرًا ودبلوماسيًا سابقًا، وشاركها السفير الإسرائيلي السابق لدى الهند دانيال كارمون باللغتين الإنجليزية والعبرية على صفحته في منصة «إكس»، الأربعاء، «ندعو حكومة إسرائيل إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل وضع حد فوري لأعمال العنف الموجهة ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة، واتخاذ إجراءات عاجلة وحازمة بحق مرتكبي هذه الأفعال الإجرامية». وأضافوا «هذا العنف غير المقبول، الذي يتفاقم تحت غطاء الحرب، يتعارض جوهريًا مع أبسط مبادئ الحكم الرشيد والأخلاق، ويشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي والقانون الإسرائيلي».

حقول الزيتون هي الاخرى تحولت الى هدف لاعتداءات المستوطنين وجيش الاحتلال . فخلال أيام قليلة اقتلع جيش الاحتلال بمرافقة قطعان المستوطنين مئات الأشجار المعمرة، خاصة في مناطق رام الله وشمال القدس، استنادا لقرارات عسكرية باقتلاع الأشجار من نحو 380 دونماً في أراضي سلواد وعين سينيا وعطارة شمال شرق وشمال رام الله، و100 دونم من أراضي نعلين غرب رام الله، ونحو 200 شجرة بين بلدتي بيت إكسا وبدو شمال غرب القدس دون سابق انذار.

وتأتي هذه الإجراءات التعسفية في سياق تسريع إنشاء مناطق عازلة حول المستوطنات والشوارع التي يمر منها المستوطنون. في قرى شمال شرق رام الله، تبلغت المجالس المحلية قرارا بقطع الأشجار من 380 دونماً في مناطق عيون الحرامية ووادي البلاط ووادي الزيتون. وصدر القرار بذلك في الثالث من آذار الجاري وتضمن خريطة مرفقة توضح أن الاحتلال ينوي قطع الأشجار على جانبَي الطريق الرئيس بين رام الله ونابلس، الذي يستخدمه المستوطنون، كما أفاد بذلك رئيس بلدية سلواد رائد حامد.

ويشمل القرار اقتلاع آلاف الأشجار من أراضي عين سينيا وعطارة. وفي نعلين غربي رام الله سيشمل قطع الأشجار وفق القرار الصادر مساحة مئة دونم من أراضٍ عدد من القرى الواقعة في الجهة الجنوبية المحاذية لجدار الفصل العنصري. ويأتي ذلك تنفيذا لأوامر عسكرية بإضافة مساحات أوسع إلى المناطق المسماة أمنية حول عدد من المستوطنات، وفق مخطط أعده بتسلئيل سموتريتش لفرض مناطق عازلة بعد تفريغها من الأشجار في مساحة تمتد بين عشرات الأمتار و200 متر عن المكان المصنّف أمنياً.

وعلى صعيد النشاطات الاستيطانية تتزايد مخاوف الفلسطينيين من النتائج المترتبة على تسارع تنفيذ المخططات الاستيطانية، التي لا تتوقف. هذا ما جاء في اجتماع حول القضية الفلسطينية، استمع فيه مجلس الأمن الدولي الاسبوع الماضي إلى إحاطة من رامز الأكبروف، منسق الأمم المتحدة المقيم في الأرض الفلسطينية المحتلة حول تنفيذ القرار رقم 2334 المتعلق بالأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وأكد إن الأنشطة الاستيطانية استمرت بمستويات مرتفعة. فخلال الفترة التي تغطيها الإحاطة من 3 كانون الأول وحتى 13 آذار، قامت سلطات التخطيط الإسرائيلية بالدفع قدما أو الموافقة على أكثر من 6000 وحدة سكنية منها 3160 في الضفة المحتلة و 2850 في القدس الشرقية وأن طرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة قد استمر، كما تواصل العنف ضد المدنيين مع وقوع عدد كبير من الحوادث الدامية حيث سقط خلال الأشهر التي يغطيها التقرير، 32 فلسطينيا – منهم 7 أطفال – خلال عمليات واسعة النطاق نفذتها قوات الاحتلال وهجمات المستوطنين .

دولة الاحتلال لم تعد تكترث بالهيئات الدولية والقوانين الدولية وتواصل على هذا الاساس سياستها في التخطيط لإقامة مستوطنة «ناحال دوران» على جبل طاروسا من أراضي مدينة دورا الى الجنوب من مدينة الخليل وبلدة دير سامت الى الغرب من المدينة بعد القرار الصادر عن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينت) نهاية العام الماضي، والقاضي بإقامة المستوطنة الجديدة وإضفاء الشرعية في الوقت نفسه على عدد من البؤر الاستيطانية والمزارع الرعوية الارهابية، بما فيها مستوطنة «ناحال دوران».

ويتمادى المستوطنون في نشاطاتهم الاستيطانية بدعم من المستويات السياسية بعد ان اقتحمت وزيرة الاستيطان الإسرائيلية أوريت ستروك ومستوطنون متطرفون «جبل طاروسا» وأقامت مع هؤلاء المستوطنين حفل إضاءة الشمعة الثامنة في «عيد الحانوكا اليهودي»، حيث قالت الوزيرة ستروك في حينه إنّ «إقامة مستوطنة دوران تعني العودة إلى أرض الآباء، وستشكّل خطة ربط المستوطنات بعضها ببعض لتعزيز الوجود اليهودي» فيما صرّح رئيس المجلس الإقليمي لمستوطنات جبل الخليل، اليرام أزولاي بأنّ مستوطنة «دوران» سترتبط بين مستوطني «أدورا» شمال البلدة، و«نيجهوت» جنوباً، في حضور عدد من العائلات التي أعلن أنها جاهزة للاستيطان فيها عبر بؤرة زراعية.

كما صادقت سلطات الاحتلال على مخططات استيطانية جديدة تقضي ببناء مئات الوحدات السكنية في عدد من المستوطنات في الضفة المحتلة. وجاءت المصادقة على بناء 316 وحدة سكنية في مستوطنة «كديك عربه» في الاغوار الجنوبية والتي اقيمت كبؤرة استيطانية عام 2017 بالقرب من تقاطع طريق 1 وطريق 90 الى الجنوب من مدينة اريحا وبناء 90 وحدة استيطانية في مستوطنة شيلو على اراضي قريوت وترمسعيا الى الجنوب من مدينة نابلس ونحو 54 وحدة سكنية في مستوطنة فصايل في الاغوار الوسطى ونحو 12 وحدة سكنية في مستوطنة بدوئيل في محافظة سلفيت.

إلى جانب ذلك أصدرت سلطات الاحتلال في الثالث عشر من آذار الجاري أوامر عسكرية تقضي بالاستيلاء على عشرات الدونمات من أراضي سهل البقيعة في خطوة تأتي بعد أوامر عسكرية مماثلة صدرت نهاية العام الماضي للاستيلاء على نحو 1042 دونماً في سهل عاطوف الواقع ضمن سهل البقيعة في الأغوار الشمالية. وتُعد مناطق الأغوار الشمالية من أكثر المناطق تعرضاً لإجراءات الاستيلاء على الأراضي والتوسع الاستيطاني، حيث تصدر سلطات الاحتلال بشكل متكرر أوامر عسكرية لمصادرة الأراضي أو تحويلها إلى مناطق عسكرية أو لصالح مشاريع استيطانية. كما استولت قوات الاحتلال على 133 دونماً من أراضي الفلسطينيين في بلدة عرابة في محافظة جنين بذريعة «أغراض عسكرية». منها 128.6 دونماً لتوسيع موقع عسكري شرق البلدة، إلى جانب أمر آخر يقضي بالاستيلاء على 3.6 دونمات لشق طريق في المنطقة ذاتها. وفي محافظة سلفيت، أصدرت سلطات الاحتلال أمراً بمصادرة اراض في بلدة دير استيا، بهدف شق "طريق أمني" جنوب بلدة مردة بمحاذاة مستوطنة أريئيل.

وتضمنت الاوامر العسكرية تدمير مساحة 21.43 دونماً مزروعة بالاشجار من أراضي شرقي بلدة عرابة عن مساحة 47 دونماً من أراضي الفلسطينيين مساحة 25.74 دونماً من أراضي بلدة دير استيا في سلفيت، في المنطقة الواقعة شمال البلدة بمحاذاة شارع واد قانا شرق محافظة قلقيلية.